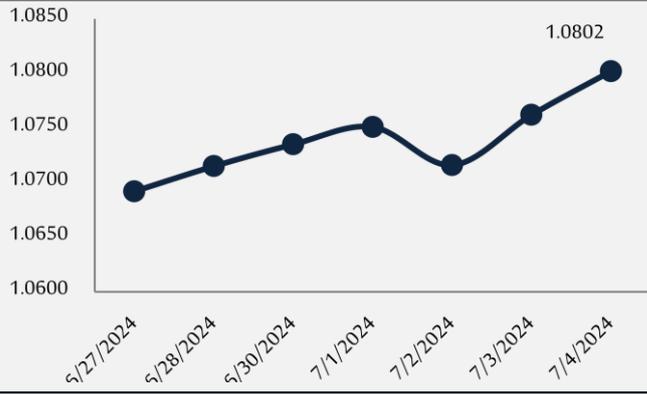




## تقرير الأسواق اليومي

2024/07/04

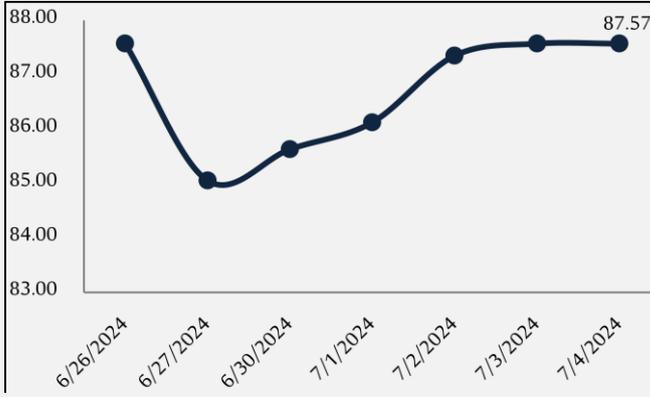
الشكل 1 سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو



### ❖ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو:

شهد الدولار الأمريكي تراجعاً أمام اليورو في بداية تداولاته اليوم بنسبة 0.37% ليسجل 1.0802 دولار أمريكي لليورو الواحد مقارنة مع بداية تداولاته باليوم السابق حيث سجل 1.0762 دولار أمريكي لليورو الواحد ، (الشكل رقم 1).

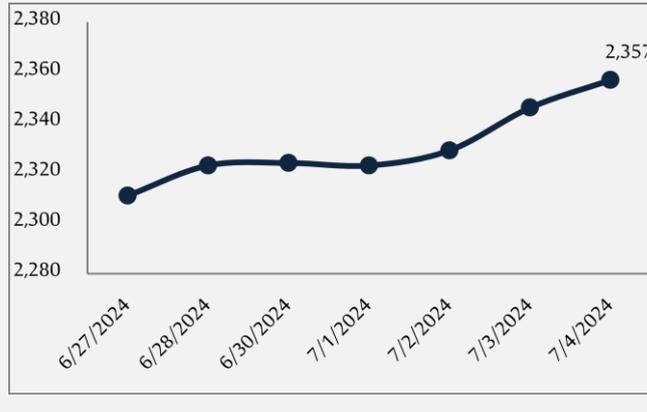
الشكل 2 سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي



### ❖ سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي:

شهد الروبل الروسي استقراراً أمام الدولار الأمريكي في بداية تداولاته اليوم عند مستوى 87.57 روبل روسي للدولار الأمريكي الواحد ، (الشكل رقم 2).

الشكل 3 سعر أونصة الذهب بالدولار الأمريكي

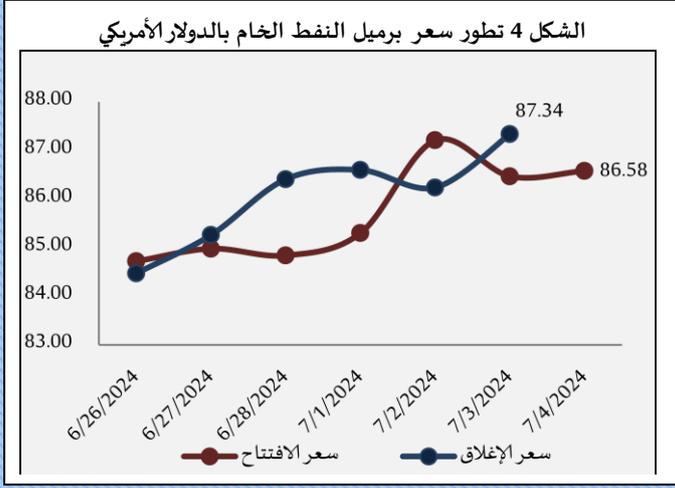


### ❖ سعر أونصة الذهب:

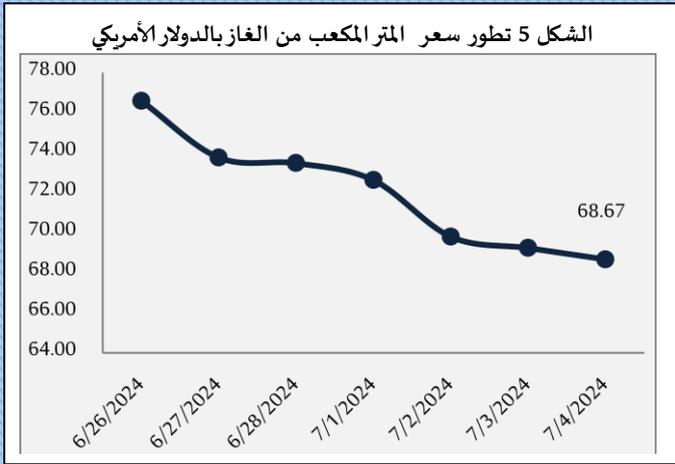
ارتفع سعر أونصة الذهب في بداية تداولاته اليوم بنسبة 0.47% ليسجل 2,357 دولار أمريكي مقارنة مع بداية تداولاته باليوم السابق 2,346 دولار أمريكي للأونصة ، (الشكل رقم 3).



أسعار الطاقة: ❖



- **النفط:** انخفض سعر برميل النفط (برنت) في بداية تداولته بنسبة 0.87% ليبلغ 86.58 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق الذي بلغ 87.34 دولار أمريكي للبرميل

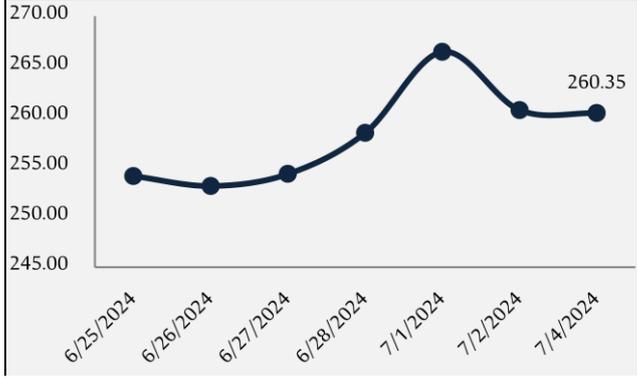


- **الغاز الطبيعي:** انخفض سعر المتر المكعب من الغاز (نيميكس) في بداية تداولته بنسبة 0.82% ليبلغ 68.67 دولار أمريكي مقارنةً بالإغلاق السابق البالغ 69.24 دولار أمريكي للمتر المكعب. (الشكل رقم 5).



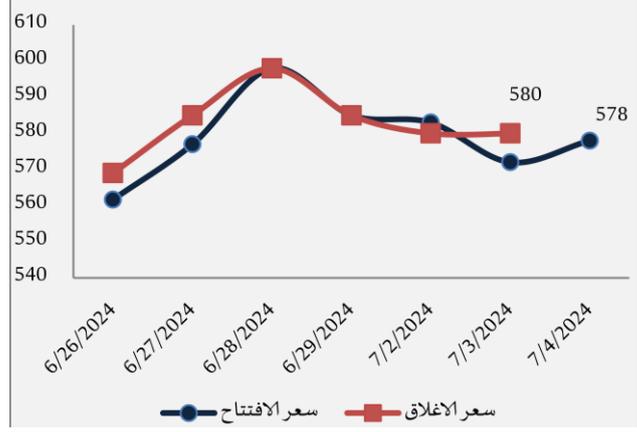
أسعار الأغذية:

الشكل 6 تطور سعر طن القمح بالدولار الأمريكي



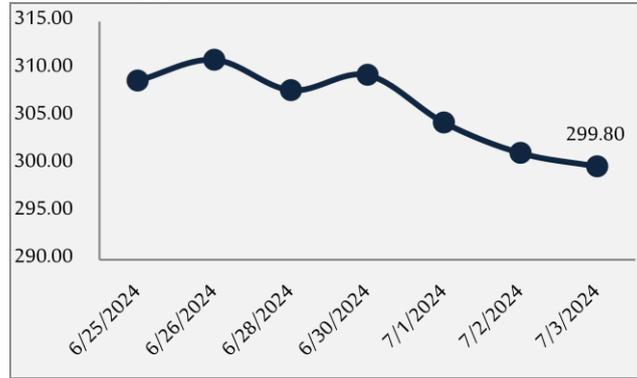
- القمح: انخفض سعر طن القمح في بداية تداولاته بنسبة 0.12% ليسجل 260.35 دولار أمريكي مقارنة بالإغلاق السابق البالغ 260.66 دولار أمريكي للطن ، (الشكل رقم 6)

الشكل 7 تطور سعر طن السكر بالدولار الأمريكي



- السكر: انخفض سعر طن السكر في بداية تداولاته بنسبة 0.34% ليسجل 578 دولار أمريكي مقارنة بالإغلاق السابق البالغ 580 دولار أمريكي للطن ، (الشكل رقم 7).

الشكل 8 تطور سعر طن الرز بالدولار الأمريكي



- الرز: انخفض سعر طن الرز في بداية تداولاته بنسبة 0.46% ليسجل 299.80 دولار أمريكي مقارنة بالإغلاق السابق البالغ 301.20 دولار أمريكي للطن ، (الشكل رقم 8).



## ❖ إصلاحات السوق وديناميكيات الدين العام في الأسواق الناشئة والنامية:

في ظل الصدمات العالمية المتعددة، تواجه العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مفاضلة صعبة بين الدعم الاقتصادي والاستدامة المالية، وبعد الانكماش في بداية جائحة كوفيد-19 وما أعقبه من انتعاش جزئي، تراجع النمو في هذه الاقتصادات مرة أخرى، كما تؤدي الضغوط التضخمية القوية إلى زيادة تعقيد عملية صنع السياسات عندما يكون حيز هذه السياسات محدوداً بالفعل في العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية، ومن الممكن أن تعمل الإصلاحات البنوية الموجهة نحو السوق من خلال تيسير عمل المجالات الاقتصادية الرئيسية (مثل التمويل وأسواق المنتجات وسوق العمل) على تخفيف المقايضة حيث تقوم بتعزيز النمو والموارد المالية العامة، وتشمل الإصلاحات خفض الحواجز أمام دخول الشركات إلى الأسواق، وإنشاء أطر إشرافية وتنظيمية للقطاع المالي، وتقليص القيود المفروضة على معاملات الصرف الأجنبي وتدفقات رأس المال عبر البلدان، ورغم أن التحرير الكامل في هذه المجالات ليس أمراً مرغوباً به بشكل دائم، فإن سد الفجوات في السياسات البنوية من الممكن عموماً أن يعزز النمو في الأمد المتوسط، ويخفف من التأثيرات السلبية التي تخلفها الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة حالياً، وتقارب الدخل بين البلدان.

وتبحث ورقة أعدت لصالح صندوق النقد الدولي بالكيفية التي يمكن من خلالها لإصلاحات السوق أن تدعم القدرة على تحمل الديون ليس فقط من خلال تعزيز النمو الاقتصادي، ولكن أيضاً عن طريق تحسين المالية العامة وفق الآتي: 1- زيادة الإيرادات الضريبية، 2- خفض تكاليف الاقتراض من خلال آثار الثقة على علاوات مخاطر الديون السيادية، 3- عائدات تحت الخط من الخصخصة، وعليه هناك حجة مقنعة لتنفيذ إصلاحات موجهة نحو السوق وخاصة في المرحلة الحالية.

وأظهر التحليل التجريبي للورقة المستند على 62 من اقتصادات السوق الناشئة والنامية خلال الفترة بين 1973-2014، أن الإصلاحات ترتبط بانخفاضات كبيرة وطويلة الأمد في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بشكل رئيسي من خلال ارتفاع إيرادات المالية العامة وانخفاض تكاليف الاقتراض، وتكون هذه التأثيرات أعلى في البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الكفاءة الضريبية، وانخفاض النشاط غير الرسمي، وارتفاع الديون الأولية، علاوة على ذلك يشرح التحليل القائم على النماذج كيف يمكن تعزيز هذه المكاسب المالية عندما يتم ادخار الإيرادات غير المتوقعة المرتبطة بالإصلاحات أو توجيهها من خلال زيادة الاستثمار العام.

في سورية: أثرت الضغوط التضخمية المتزايدة على عمليات صنع السياسات والإصلاحات البنوية اللازمة الموجهة للسوق، مما جعل وتيرة هذه الإصلاحات تتم ببطء مع استمرار هيمنة الظروف المختلفة على الاقتصاد السوري، ولكن مع تتابع الجهود الحثيثة للإصلاح وتوجيهها نحو أسواق الإنتاج والعمل، وإيجاد صيغة ملائمة لتيسير عمل الاقتصاد والشركات الإنتاجية والاستثمارية والصناعية في مختلف القطاعات، بالتوازي مع تحسين الإدارة والكفاءة الضريبية وتقليص قيود المعاملات دون تحريرها بشكل كامل، وضبط النشاطات غير الرسمية وتنظيمها ودعمها لتتمكن من الانخراط في ميدان النشاط الرسمي والاستفادة من الدعم والإصلاح المقدم لها، كل ذلك من شأنه تحسين الدين العام وصولاً إلى الصفر وإصلاح السوق بشكل فعال وأيضاً زيادة الإيرادات العامة.



أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية لدى أبرز الدول<sup>1</sup>

الميزان التجاري	سعر الفائدة	معدل البطالة	التضخم		النتاج المحلي الإجمالي		البلد	
			الربع الرابع	الربع الرابع	سنوي	شهري		سنوي
مليار دولار أمريكي	الربع الرابع	الربع الرابع	الربع الرابع	سنوي	شهري	سنوي	ربعي	الولايات المتحدة الأمريكية
-62.2	5.5%	%3.7	%3.1	%0.4	%3.10	%3.8		
مليار يورو	20.3	%4.5	%6.40	%2.80	%0.6	%0.1	%0	منطقة اليورو
مليار جنيه استرليني	-2.603	%5.25	%3.8	%4	%0.6	%-0.3	%-0.3	المملكة المتحدة
مليار دولار أمريكي	10.219	%16	%3	%7.4	%0.4	%5.5	—	روسيا
مليار دولار أمريكي	75.34	%3.45	%5.2	%-0.8	%0.1	%5.2	%1	الصين
مليار ين ياباني	-1758.3	%-0.1	%2.4	%2.2	%0.2	%1	%-0.1	اليابان
مليار دولار أمريكي	-6.23	%45	%8.8	%64.86	%3.18	%5.9	%0.3	تركيا
مليار دولار أمريكي	-17.5	%6.5	%6.78	%5.1	—	%7.6	%1.7	الهند
مليار دولار استرالي	10.95	%4.35	%4.1	%4.1	%1	%2.1	%0.2	استراليا
مليار دولار أمريكي	-3.032	%21.25	%6.9	%29.8	%1.1	%2.17	—	مصر
مليار دولار أمريكي	-0.588	%-7.5	%22.3	%1.95	—	%2.7	—	الأردن
مليار دولار أمريكي	0.397	%7.75	%11.7	%177	—	0	—	لبنان

<sup>1</sup>بيانات المؤشرات حسب آخر البيانات المتوفرة للربع الرابع من عام 2023.